

أضواء على أهم الأحداث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

هناك تباين في آفاق الاقتصاد المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فمع ارتفاع معدلات النمو في معظم البلدان المصدرة للنفط لا تزال توقعات النشاط الاقتصادي مكبوحة في البلدان المستوردة للنفط.

ومن المتوقع أن تسجل البلدان المصدرة للنفط في المنطقة معدل نمو قوي في 2012، مما يرجع في المقام الأول لتعافي الاقتصاد الليبي بدرجة فاقت التوقعات بعد انتهاء الحرب. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يحتفظ النمو بمعدلات قوية تدعمها سياسات المالية العامة التوسعية والأوضاع النقدية التيسيرية. وبالنسبة لهذه البلدان، مثلما هو الحال في كل المنطقة، يتمثل التحدي على المدى المتوسط في توفير الوظائف الكافية في ظل سرعة النمو السكاني وارتفاع نسبة الشباب في مجموع السكان.

وتستمر حالة التباطؤ الاقتصادي التي شهدتها بلدان المنطقة المستوردة للنفط في عام 2011. ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد تعافيا متوسطا في عام 2013، لكنه يظل معرضا لازدياد المخاطر السلبية. وبالنسبة لبلدان التحول العربي، تؤثر التحولات السياسية الجارية على النمو. ومع تآكل معظم الهوامش الوقائية المتاحة من خلال السياسة الاقتصادية، تزداد الحاجة الماسة لاتخاذ إجراءات بشأن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات التي تستهدف النمو. وسوف يتعين على البلدان إنشاء شبكات أمان اجتماعي لحماية الفقراء وبناء توافق الآراء المطلوب حول بعض الخيارات المالية الصعبة والملحة، بينما ينبغي أن يشعر الناس بأن أعباء الإصلاح الاقتصادي يتحملها الجميع على أساس من المساواة.

البلدان المصدرة للنفط: زيادة القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص

تمكنت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة من استخدام العائدات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط للمحافظة على النمو رغم البيئة العالمية الضعيفة. وبالنسبة لهذه البلدان كمجموعة، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى ما يقرب من 6.5% في 2012 على خلفية قوة تعافي الاقتصاد الليبي بدرجة فاقت التوقعات، مع التنبؤ بعودته إلى معدل 4% تقريبا في 2013. وبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي لا تزال معدلات النمو قوية بدعم من الأوضاع النقدية والمالية التيسيرية، وإن كان من المتوقع تباطؤها من 7.5% في 2011 إلى 3.75% في 2013 مع بلوغ الإنتاج النفطي مستوى الثبات.

ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط أعلى من 100 دولار أمريكي للبرميل في 2012-2013. ونتيجة لذلك، يُنتظر أن يظل فائض الحسابات الجارية المجمعة للبلدان المصدرة للنفط في عام 2012 عند أعلى مستوياته التاريخية، وهو قرابة 400 مليار دولار أمريكي. غير أن هذه الفوائض تتأثر بالتغير في سعر النفط. فهبوط أسعار النفط بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض الفائض بمقدار 150 مليار دولار أمريكي تقريبا.

وفي سياق ارتفاع أسعار النفط وتزايد المطالب الاجتماعية، استمر التصاعد الحاد في الإنفاق الحكومي على الأجور والرواتب في معظم البلدان المصدرة للنفط خلال السنوات الأخيرة. ويعني هذا الإنفاق المكثف أن أسعار تعادل رصيد

المالية العامة قد ارتفعت بمعدل أسرع من ارتفاع سعر النفط الفعلي ويتوقع أن يستمر ارتفاعها، الأمر الذي يزيد من مخاطر التعرض لصدمة سلبية في أسعار النفط. ورغم أن بلدانا كثيرة لديها هوامش الأمان الوقائية لمواجهة تقلبات أسعار النفط على المدى القصير، فإن مصدر الخطر الرئيسي لا يزال متمثلا في حدوث هبوط مستمر في أسعار النفط نتيجة زيادة التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي.

ولتعزيز صلابة الاقتصاد في مواجهة انخفاضات أسعار النفط، وتحقيق درجة أكبر من العدالة بين الأجيال، يمكن أن تتحول سياسة المالية العامة بالتدريج إلى زيادة المدخرات القومية. وبالرغم من أن بعض البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المنخفض تواجه ضغوطا على موازنتها العامة وتواجه كذلك اختيارات صعبة عليها القيام بها، فإن دول مجلس التعاون الخليجي، حيث لا يزال موقف المالية العامة التوسعي ملائما في غياب ضغوط النشاط الاقتصادي المحموم، يمكن أن تخفف من وتيرة الإنفاق الحكومي، وخاصة على البنود التي يصعب سحب الإنفاق منها لاحقا، مثل ممارسات التعيين في القطاع العام، وهو ما يجذب العمالة بعيدا عن القطاع الخاص.

ومن شأن توسيع نطاق الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الحد من القيود على التجارة الدولية في الخدمات وإجراءات تخفيض عدم اتساق المهارات، أن يساعد أيضا في توفير فرص العمل في القطاع الخاص وتحقيق النمو الشامل.

البلدان المستوردة للنفط: إعادة الاستمرارية لأوضاع الاقتصاد الكلي وتسريع وتيرة النمو

حقق معظم بلدان التحول العربي تقدما في تنفيذ الإصلاحات السياسية خلال الشهور القليلة الماضية. وبينما استطاعت الحكومات المنتخبة مؤخرا أن تحافظ على استقرار الاقتصاد الكلي، تراجعت أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية. غير أن هناك إجماعا من جانب المستثمرين نظرا لاستمرار أجواء عدم اليقين المحيطة ببرامج السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط في العديد من البلدان. وفي نفس الوقت، استمر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود الدولية، وتدهور النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين – لا سيما في أوروبا التي تربطها علاقات اقتصادية مهمة بعدد كبير من البلدان المستوردة للنفط. ونتيجة لذلك، شهد عام 2012 تراجعا ملحوظا في صادرات البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، بينما استمر ارتفاع تكاليف الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تحسن بطيء في معدل قدوم السائحين مقارنة بالانخفاض الشديد الذي حدث في عام 2011، ولا يزال الضعف يغلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى هذه البلدان. ونتيجة لذلك، تظل هذه البلدان تواجه حالة من التباطؤ الاقتصادي في عام 2012، بمعدل نمو قدره 2% تقريبا. وبالنسبة لعام 2013، يُتوقع للنمو تحقيق تعافٍ قدره 3.25% تقريبا – وهو معدل أقل بكثير من المطلوب لمعالجة البطالة المزمنة والمتزايدة.

وإزاء تزايد المطالب الاجتماعية وتصاعد أسعار الغذاء والوقود، توسعت الحكومات توسعا كبيرا في الإنفاق على الدعم. كذلك انخفضت إيرادات الموازنة فتراجعت أرصدة المالية العامة عبر بلدان المنطقة بنسبة تراكمية قدرها 2.25% من إجمالي الناتج المحلي على مدار العامين الماضيين. ورغم أن سياسات المالية العامة التوسعية ساعدت على تخفيف الهبوط الاقتصادي، فقد كان تأثيرها محدودا. ذلك أن الزيادة الكبيرة في الدعم المعم والأجور تم تحييد أثرها

التشيطي على الناتج بسبب الخفض الذي حدث في الاستثمار العام. وبالإضافة إلى ذلك، أدى اعتماد الحكومات على التمويل المصرفي المحلي إلى تخفيض الائتمان المتاح للقطاع الخاص.

والمجال محدود أمام تقديم مزيد من الدفعات التشغيلية من المالية العامة. فمع ارتفاع مستوى الدين العام إلى أكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي، زادت مواطن الضعف التي تشوب المالية العامة، وقد تصل الديون إلى مسار لا يمكن الاستمرار في تحمله إذا حدث أي انحراف كبير عن المسار المالي المقرر أو تباطأ النمو بدرجة تفوق التوقعات أو حدث ارتفاع في أسعار الفائدة.

وفي نفس الوقت، حدث انخفاض حاد في الاحتياطيات الدولية الرسمية بسبب اتساع عجز الحسابات الجارية الخارجية، الذي تجاوز مستوياته المرتفعة بالفعل، فضلا على ضعف التدفقات الرأسمالية الداخلة، مما تسبب في زيادة القلق بشأن مدى كفاية هذه الاحتياطيات وتقليص الاحتياطيات الوقائية المتوافرة وتضييق حيز الحركة أمام السياسات لمعالجة أي هبوط في النشاط الاقتصادي. ورغم أهمية دور العوامل العارضة فإن عجز الحسابات الجارية الخارجية له دور هيكلي في بعض البلدان. ومن شأن الابتعاد عن استخدام أسعار الصرف كركيزة اسمية أن يتيح للسياسة النقدية حيزا أكبر للمساعدة في استعادة استقرار الأسعار والقدرة التنافسية والحفاظ عليهما.

وهناك حاجة ماسة لتحقيق نمو أقوى بما يحفز إنشاء فرص العمل ويعود بمنافع ملموسة على السكان. ولتحقيق هذا الهدف، من المهم أن تشرع الحكومات في تطبيق سياسات تهدف إلى إعادة الاستمرارية لأوضاع الاقتصاد الكلي وإصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية وإرساء الدعائم لنموذج اقتصادي شامل. وبنفس القدر من الأهمية ينبغي وضع التدابير الكفيلة بتحقيق الاستقرار وتصميم الإصلاحات الهيكلية على النحو الذي يحد من الآثار المعاكسة على الفقراء وفئات المجتمع الضعيفة. وسوف يكون بناء توافق الآراء حول هذه التدابير من خلال استراتيجية نشطة للتواصل والحوار المجتمعي هو عامل رئيسي في كسب التأييد الواسع المطلوب لنجاح تنفيذها. ومن الواضح أن قيادة هذه الجهود هي مسؤولية البلدان بحد ذاتها، لكنها ستكون بحاجة إلى مساندة المجتمع الدولي عن طريق التمويل والدعم الفني وزيادة فرص النفاذ إلى أسواق التصدير.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٣-٢٠٠٠

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط						
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٠	
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١								
٣,٦	٥,١	٣,٣	٤,٨	٢,٦	٤,٤	٥,٨	٥,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٩,٧	١١,٢	١٣,٢	٧,٠	٢,٠	١٣,٧	١٣,١	٩,٢	رصيد الحساب الجاري
٠,٤	١,٥	١,٥	٠,٤-	٣,٠-	٦,٦	٦,٢	٣,١	رصيد المالية العامة الكلي
٩,٥	١٠,٩	١٠,٣	٧,٣	٧,٣	١٤,٣	٩,٩	٥,٩	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان								
٣,٨	٦,٦	٣,٩	٥,٣	١,٧	٤,٠	٥,٣	٥,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
١٤,٢	١٦,٤	١٨,٧	١١,٠	٤,٨	١٩,٧	١٨,٦	١٣,٤	رصيد الحساب الجاري
٤,٤	٦,١	٥,٩	٢,٥	١,٨-	١٣,٣	١٢,٤	٧,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٩,٧	١١,٥	١٠,٤	٦,٦	٥,٧	١٥,٠	١١,٥	٦,٧	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
متنها: دول مجلس التعاون الخليجي								
٣,٧	٥,٥	٧,٥	٥,٥	٠,٢-	٦,٣	٥,٣	٥,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٢١,١	٢٣,٦	٢٤,١	١٤,٤	٧,٥	٢٢,٧	١٩,٩	١٥,٤	رصيد الحساب الجاري
١١,٢	١٤,٦	١٢,٧	٤,٥	٠,٧-	٢٤,٨	١٧,٩	١١,٥	رصيد المالية العامة الكلي
٣,٦	٣,٥	٣,٦	٣,٢	٣,٠	١١,٠	٦,٦	١,٦	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان								
٣,٣	٢,١	٢,٠	٤,٠	٤,٢	٥,٣	٦,٨	٤,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,٤-	٥,٢-	٣,٥-	٣,١-	٤,٨-	٤,١-	٢,٥-	٠,٨-	رصيد الحساب الجاري
٧,٤-	٧,٨-	٧,٠-	٥,٦-	٥,٠-	٥,٦-	٥,٢-	٤,٥-	رصيد المالية العامة الكلي
٩,٢	٩,٧	٩,٩	٨,٥	١٠,٢	١٣,٠	٧,١	٤,٥	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١								
٣,٦	٥,٣	٣,٣	٥,٠	٢,٦	٤,٥	٥,٧	٥,٥	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
١٠,٦	١٢,٢	١٤,٢	٧,٧	٢,٦	١٥,٣	١٤,٥	١٠,٠	رصيد الحساب الجاري
١,٤	٢,٥	٢,٥	٠,٢	٢,٨-	٨,٤	٧,٧	٣,٩	رصيد المالية العامة الكلي ^٢
٩,٥	١٠,٩	٩,٨	٧,٠	٦,٢	١٤,٦	١٠,٢	٥,٩	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا								
٣,٣	١,٢	١,٤	٤,٣	٤,٩	٦,١	٦,٧	٤,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٥,٨-	٦,٩-	٥,٢-	٣,٦-	٤,٦-	٢,٨-	١,٨-	١,٣-	رصيد الحساب الجاري
٧,٧-	٨,٧-	٧,٥-	٥,٦-	٥,٢-	٤,٨-	٥,١-	٥,٣-	رصيد المالية العامة الكلي
٨,٨	٩,٠	٧,٩	٨,٠	٧,٣	١٣,٦	٦,٧	٤,٢	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)
للتنكزة								
بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا)								
٣,٦	٢,٠	١,٢	٤,٧	٤,٥	٦,٣	٦,٠	٤,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,٦-	٥,٤-	٤,٩-	٣,٣-	٣,٩-	٢,٥-	١,١-	١,١	رصيد الحساب الجاري
٨,٠-	٩,١-	٨,٠-	٦,٠-	٥,٧-	٥,٢-	٥,٥-	٥,٢-	رصيد المالية العامة الكلي
٨,٦	٧,٨	٧,٩	٨,٤	٧,٧	١٤,٠	٧,١	٤,٧	التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠١٣ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: (١) البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ (٢) البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس. (٣) بلدان التحول العربي: مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن.

بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): مجموعة البلدان التي تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، باستثناء أفغانستان وباكستان.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، وقطر (إيريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).